

# "محافظ تحت الطلب": لماذا يصر السيسي على انتهاك استقلالية "المركزي" والتجديد لحسن عبد الله للمرة الرابعة؟



الثلاثاء 23 ديسمبر 2025 م

في خطوة تكرس هيمنة السلطة التنفيذية على أهم مؤسسة نقدية في البلاد، أصدر قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، اليوم الثلاثاء، القرار الجمهوري رقم 733 لسنة 2025، والذي يقضي بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري، متضمناً التجديد لحسن عبد الله كـ"قائم بالأعمال" محافظ البنك المركزي لمدة عام آخر.

هذا القرار، الذي يبدو في ظاهره إجراءً إدارياً روتينياً، يحمل في طياته دلالات سياسية واقتصادية خطيرة، تكشف عن نهج ممنهج لتقويض استقلالية المؤسسات الرقابية والمالية في مصر، وتحويلها إلى مجرد أدوات تنفيذية لقرارات القصر الرئاسي، حتى وإن كانت تلك القرارات تعصّ بمعيشة المواطنين وتخالف نصوص الدستور والقانون.

يأتي هذا التجديد الرابع لحسن عبد الله، الذي خلف طارق عامر في أغسطس 2022، في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من أزمات هيكلية دائمة، وتضخم غير مسبوق، وانهيار في القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالرغم من أن القانون يحدد آليات واضحة لتعيين المحافظ لضمان حصانته وقدرته على اتخاذ قرارات فنية بعيداً عن الضغوط السياسية، إلا أن النظام يصر على إبقاء المنصب معلقاً بصفة "القائم بالأعمال"، مما يثير تساؤلات مشروعة حول ما أنججه الرجل ليستحق هذا التمسك به، أم أن "السعف والطاعة" هي المؤهل الوحيد المطلوب في هذه المرحلة؟

## تحايل مفضوح على القانون لتأمين القرار الناري

يكشف القرار الأخير عن فجوة هائلة بين النصوص القانونية والواقع العملي الذي يفرضه السيسي. مقانون البنك المركزي والجهاز المالي المركزي رقم 194 لسنة 2020 ينص بوضوح لا بُدُّ منه على أن محافظ البنك المركزي يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ولكن بشروط جوهرية وهو "موافقة مجلس النواب"، ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، لضمان استقرار السياسة النقدية وتحصين المحافظ من العزل إلا في حالات محددة.

ما يمارسه السيسي هو التفاف صريح على هذا النص؛ فاستمرار حسن عبد الله بصفة "قائم بالأعمال" لأكثر من ثلاث سنوات يحرمه من الحصانة القانونية التي يوفرها التعين الرسمي، ويجعله موظفاً "تحت الطلب". يمكن الإطاحة به ببرقة قلم في أي لحظة دون الحاجة للرجوع إلى البرلمان. هذه الوضعية الهشة تضمن للنظام ولاءً مطلقاً من رأس السلطة النقدية، وتلغي عملياً أي هامش للمناورة أو الاعتراض الفني على السياسات المالية الحكومية التي تعتمد على الاستدانة المفرطة والإإنفاق ببذخ على مشاريع غير ذات جدوى اقتصادية، بينما يترك البنك المركزي ليدير الأزمات الناتجة عن تلك السياسات عبر حلول ترقعية يدفع ثمنها المواطن.

## حصاد الفشل: تعويم وإفقار ماذا قدم محافظ لكي يتم التجديد له؟

إذا نحننا الجانب القانوني جانباً ونظرنا إلى الأداء الفني، فإن التساؤل بطرح نفسه بحده: ما هي الإنجازات التي حققها حسن عبد الله لتنير التجديد له للمرة الرابعة؟ الواقع يشير إلى أن فترة "القائم بالأعمال" شهدت واحدة من أقصى الفترات الاقتصادية على المصريين. فقد أشرف عبد الله على تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي بذاتها، والتي تضمنت تحريراً كاملاً ووحشياً لسعر الصرف، مما أدى إلى انهيار الجنيه المصري وفقدانه أكثر من نصف قيمته في فترة وجيزة، وما تبع ذلك من موجات تضخمية أكلت مدخلات الطبقة المتوسطة وسحقت الفقراء.

لم ينجح محافظ "المؤقت" في كبح جماح التضخم، ولا في السيطرة على الدين الخارجي الذي تضخمت فوائده لتلتهم الموازنة العامة. بل

تحول البنك المركزي في عهده إلى مؤسسة لتنمية تدفق "الأموال الساخنة" مرة أخرى، وهي السياسة التي أثبتت فشلها سابقاً وتسببت في انكشاف الاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية إن التجديد لعبد الله لا يعكس رضاً عن أداء اقتصادي متميز، بقدر ما يعكس رضاً عن استعداده الكامل لتمرير القرارات الصعبة سياسياً، مثل رفع الفائدة لمستويات قياسية وتقليل الدعم، دون إبداء أي مقاومة مؤسسية تحمي الأمن الاجتماعي للمصريين

#### إدارة الدولة بالخوف: تعميم نموذج "الموظف المؤقت"

لا يمكن فصل قرار التجديد لمجلس إدارة البنك المركزي، بما فيه من نواب وخبراء مثل رامي أبو النجا وطارق الخولي، عن السياق العام الذي يدير به السياسي مفاسد الدولة فقد بات ظاهرة "التعيين المؤقت" أو "القائم بالأعمال" هي القاعدة وليس الاستثناء، وشملت رؤساء الجامعات، والهيئات الرقابية، والشركات القابضة، وحتى الوزارات في بعض الفترات

هذا النهج يعكس رغبة حمومه في السيطرة المركزية، حيث يظل المسؤول في حالة قلق دائم على منصبه، مما يدفعه للتسابق في إرضاء رأس السلطة بدلاً من خدمةصالح العام أو الالتزام بمعايير المهنة إن استقدام أسماء جديدة لمجلس الإدارة، أو الإبقاء علىدرس القديم، لا يغير من المعادلة شيئاً طالما أن رئيس الهرم يدار بآلية "مؤقتة" تفتقر للشرعية الدستورية الكاملة بهذه الطريقة، نجح النظام في تفريغ المؤسسات المستقلة من مضمونها، وتحويل البنك المركزي من "بنك البنوك" وضامن الاستقرار العالى، إلى مجرد خزانة خلفية لتمويل طموحات السلطة ومشاريعها، بينما يقع القانون والدستور في أدراج النسيان